

الدور الجديد للدولة الوطنية النامية في مواجهة تحديات العولمة

الأستاذ : يباله فريد جامعة الجزائر3

طرح المشكلة:

قال " ادواردو انينات " (نائب مدير الإدارة بصندوق النقد الدولي): « إن العولمة تحمل الأمل في تحقيق مكاسب هائلة لشعوب العالم، و لكي يصبح هذا الأمل حقيقة واقعة، يجب أن نجد طريقة لإدارة العملية بعناية و حرص، فيجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتحليل الآثار السلبية و ضمان توزيع المزايا علي نطاق واسع و عادل، ففي هذه القرية العالمية نحتاج جميعا للعمل بهمة و نشاط لتحقيق هذا الهدف »¹.

و لعل من أهم سلبيات العولمة و مخلفاتها السلبية التي يجب تحليلها هو إضعاف السيادة الوطنية للدولة و لاسيما في المجال الاقتصادي، و التقليل من دورها لصالح قوي العولمة في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل أو البطالة و مستويات الدخل أو الرفاهة الاجتماعية و انتعاش أو ركود أسواق المال و أسعار صرف العملات الوطنية...².

و في هذا الإطار ما تثيره العولمة اليوم، ليس مسألة زوال الدولة الوطنية من الساحة الدولية أو الاختفاء منها كما يعتقد البعض، لأن عدد الدول الوطنية ذات السيادة قد ارتفع من 50 دولة في 1945 إلي 225 دولة في 1996³، ثم انتقل إلي 227 دولة في 2004⁴، و إنما مسألة تآكل سلطة الدولة و دورها في المجتمع، و خاصة في العالم النامي من خلال ما أطلق عليه البعض الاتجاه نحو تخلي الدولة عن وظائفها الأساسية إزاء الاقتصاد الوطني و المجتمع.

ففي ظل العولمة بما تتضمنه من تحرير للاقتصاد تخضع الحياة الاقتصادية و السياسية أكثر لتأثير قوي السوق، و هذه الأخيرة بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات

¹ - مجلة " التمويل و التنمية "، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإشياء و التعمير، مارس: 2002 ، ص : 7.

² - د/ عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها "، مصر: الدار الجامعية، 2006، ص:36.

³ -Robert Boyer , Mondialisation :Au delà des mythes,1971, p :28.

⁴ - Jacques Fontanel, Géconomie de la globalisation, Ed. OPU, ALGER, 2005, p : 96.

المحلية و الدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، و يرى البعض أن من أهم ملامح " العولمة " انحسار قوة الدولة، و علي الأخص في البلاد الأقل نموا.⁵

فإذا كان عصر العولمة لا يلغي الدولة الوطنية من الوجود و حضورها علي الساحة الدولية و لا يمنعها من القيام بدورها، في حدود هامش الحركة المتاح لها من قبل العولمة ذاتها، و سعيا نحو الاستفادة و إلي أقصى درجة ممكنة من الفرص و المزايا التي توفرها لها العولمة في إطار القيود التي تفرضها عليها، فما هو الدور الجديد للدولة الوطنية النامية في مواجهة تحديات العولمة؟

الدولة الوطنية النامية و العولمة: بين المتعامل و المواجه

إن من بين الخصائص البارزة و اللافتة التي تتسم بها ظاهرة العولمة و علاقتها بالدولة الوطنية النامية عامة هو انخفاض في درجة سيادة الدولة الوطنية و استقلالية قرارها في شتى المجالات و لاسيما المجال الاقتصادي و النقدي و المالي.

فإلغاء قوانين التحكم في السوق من قبل معظم حكومات تلك الدول و اضطرارها إلي تطبيق قوانين تحرير الأسواق وفقا للخطوط التي تدير عليها المنظمات العالمية باعتبار أن الانضمام إلي هذه المنظمات و التوقيع علي الاتفاقيات الدولية يضع قيودا علي خيارات السياسة المتاحة أمام حكوماتها ستنفعا أي العولمة و منظماتها العالمية اضطرارا إلي إجراء تعديلات علي السياسات و الممارسات المحلية التي اتبعتها.

دفعت العولمة الاقتصادية و بالذات مع تطور مديات تحققها إلي إجراء تغييرات و تصحيحات هيكلية في الدول النامية و تحت تأثير عوامل داخلية و خارجية، و بالذات بعد انهيار النظام الاشتراكي، و لصالح سيادة النظام الرأسمالي و عولمته، و التحولات التصحيحية هذه تضمنت الأخذ بآلية السوق والاقتصاد الحر، و التحول من سيطرة القطاع العام و قيادته للنشاطات الاقتصادية إلي القطاع الخاص و قيادته لها و بالذات من خلال خصخصة النشاطات بتحويلها من القطاع العام إلي القطاع الخاص⁶. وهي المبررات الأصلية حتى يتم دمج الدول النامية في العولمة الاقتصادية و فرضها عليها و زيادة درجة انخراطها فيها، و هذا من خلال مثلا إقرار حرية رأس المال الأجنبي و رأس المال الخاص المحلي، وتقليص دور القطاع العام في القيام بالنشاط الاقتصادي...⁷.

⁵ - د/ عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها "، « المرجع أعلاه »،

ص: 232.

⁶ - د/ فليح حسن خلف، " العولمة الاقتصادية "، الأردن: دار عالم الحديث، 2010، ص: 315.

⁷ - د/ فليح حسن خلف، " العولمة الاقتصادية "، « المرجع أعلاه »، ص: 317.

و يكفي القول أن اندماج و تكامل السوق المحلي مع أسواق المال الخارجية العالمية (حراك رأس المال) فانه من الراجح جدا أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية و السياسة المالية (عدم القدرة في التحكم في الكتلة النقدية، و أسعار الفائدة، و أسعار الصرف)، فيترتب عن ذلك تقييد استطاعة الدول علي استخدام السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي، و توقفها علي درجة العولمة المالية التي تؤثر أيضا علي السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية.

و حاليا هناك تسابق علي تخفيض الضرائب إلي أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي ليس فقط إلي خفض حصيلة الموارد العامة للدولة من الضرائب بل إلي فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها. و بهذا السبب و غيره تتحقق زيادة العجز بالموازنة العامة و إجبار الدولة علي التخلي عن برامجها الاجتماعية و هي مسألة تحتاج إلي معالجة بأساليب جديدة غير تقليدية⁸.

إن العولمة الاقتصادية بما تتضمنه من تحرير للاقتصاد تقييد و تحدد دور الدولة، و هو الأمر الذي يقتضي تراجع تدخلها في القيام بالنشاطات الاقتصادية أو في التأثير عليها من خلال ما يمكن أن تتخذه من سياسات اقتصادية تفرضها الحاجة الماسة إلي دور اكبر و أكثر اتساعا في اقتصاديات الدول النامية من أجل تطويرها و تنميتها، و تجاوزها للسمات التي تتسم بها و التي ترتبط بضعف نشاطاتها و درجة تنوعها، و اختلال هيكلها الإنتاجي، و الناجمة عن تخلفها و تبعيتها و بالشكل الذي يعيق تطورها، و يشوه هذا التطور في حالة تحققه، و يضعف درجة اندماجها و انخراطها في العولمة و يضعف انتفاعها منها و يلحق بها سلبيات نتيجة لها⁹.

فالدولة اليوم هي في قلب التمييز بين الحدود و الأوطان، فهي تبحث عن تنظيم و تطوير حدود وطنية لاسيما عن طريق الجذب للشركات مع إعطاء الأولوية للشركات الوطنية بالخارج. فهي تتحرك ضمن قيد العولمة و تنفذ الخصخصة، و قوانين الاستثمار، و المناطق الحرة، و تتنافس في طلب رأس المال أمام نقص نسبي في العرض. فالدول باتت تبحث للمحافظة أو خلق مزاياها التنافسية (تشجيع الاستثمار، تحفيز التصدير، ...) - انبثاق اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا - ، و في المقابل تمارس الشركات علاقات تأثير مع أصحاب القرار العموميين للحصول علي الأسواق الدولية أو تغطية الأخطاء المرتبطة

⁸ - د/ عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها "، « مرجع سبق ذكره

«ص: 35.

⁹ - د/ فليح حسن خليف، " العولمة الاقتصادية "، « مرجع سبق ذكره »، ص: 327.

بنشاطاتها العابرة للقارات. فالعولمة هي عامل انفجار للدولة المتعامل و ليس عامل إزاحة لها¹⁰.

إذا الملاحظ هو أن " القيد الخارجي " يمثل عنصرا هاما في توجيه مسار الدولة الوطنية النامية في رسم الحياة الاقتصادية فيها لكونه يفرض ضرورات عليها لا يمكن تجاوزها بل بالعكس لابد من التعامل معها من خلال التكيف مع المحيط العالمي و مستلزماته و مساهمة مقتضيات طغيان التنافسية العالمية للأسواق¹¹. و بالتالي تتقيد سياسات الدول ب « المحيط الدولي » و يتجلى ذلك مباشرة من خلال عدم قدرة الحكومات علي عقد اتفاقيات اجتماعية جديدة قادرة علي فتح هوامش حركة للسياسة و لاسيما السياسة الاقتصادية، هذه الهوامش الفعالة قد تتمكن من إيجادها علي المستوى الإقليمي أو الدولي (تعاون و تنسيق السياسات)، لكن هل هذا يعني أن علي المستوى الداخلي ينعقد فيه هامش الحركة بالمطلق؟ صحيح أن العولمة تقيد و إلي حد كبير العلاقات بين الحكومات والشركات، لكن مع ضعف هامش الحركة الناجم عن تأثيرات العولمة؛ فإن الدولة الوطنية النامية باستطاعتها التحرك والقيام بدور جديد في ظل شروط جديدة يمكن التفاعل معها علي ضوء القيود الخاصة المفروضة التي بإمكان التأقلم معها.

فدور الدولة هو أساسي في تكوين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال جمع الشروط التي تشجع التنافسية " الوطنية " بواسطة تحديد السياسات الصناعية و سياسات الموازنة و الضرائب، و أيضا سياسات و أعمال البحث و التطوير و تكوين رأس المال البشري...، دون التمييز بين القطاع العمومي و القطاع الخاص¹².

تحديات العولمة و ضرورات التكيف

إن العولمة و التنافسية المصاحبة لها تؤثران علي مسار الكيانات الوطنية ظرفيا وبنويا، أي أن لها مفعولا إيجابيا أو سلبيا علي ظرفية اقتصادها الوطني و في ذات الوقت علي مكونات الأقطار في كليتها، دولا و مشروعات و مركبات فارضة عليها أن تتكيف مع مستلزماتها¹³.

¹⁰ - Michel Beaud, Mondialisation : Les mots et les choses, Groupe mondialisation du GEMDEV, Paris, Présentation, Ed. KARTHALA, 1999, p : 29. (يتصرف)

¹¹ - Michel Beaud, Mondialisation : Les mots et les choses, op.cit ; p : 60.

¹² - Belmihoub Cherif, Efficacité institutionnelle et performances des entreprises : Essai sur la nouvelle gouvernance des rapports Etat-Entreprise. Colloque international sur l'importance de la transparence et de la performance pour l'intégration réelle dans l'économie mondiale, UNIV- D'Alger 3 -de SC-Eco-Ges-Com-, Alger-EL AURASSI, 28-29-30, Juin 2003.

¹³ - د/فتح الله و لعلو، " تحديات عولمة الاقتصاد و التكنولوجيا في الدول العربية " ندوة القاهرة: 28-30

العولمة هي فعلا حقيقة لا يمكن تجاوزها، و المشكلة التي تطرحها للنقاش حاليا لا تتمثل في كيفية معارضتها أو محاربتها، و إنما في معرفة و بحث سبل زيادة و نشر فرصها و مزاياها، و في نفس الوقت إنقاص و تخفيف تكلفتها لأقصى حد.

و بدورها تطرح العولمة فعلا تحديات كبرى أمام الدولة الوطنية النامية التي يجب أن تراجع وتجدد دورها في إطار المحيط الجديد الذي يقتضى الانفتاح أكثر لاقتصادها، آخذة في الاعتبار هذا المستجد أثناء رسم السياسات الوطنية في الميادين الصناعية، و التكنولوجية و التجارية التي سوف تتأثر حتما بالبعد الدولي للعديد من القطاعات الصناعية، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار السياسات المعتمدة من طرف الدول الأخرى و لاسيما الدول الصناعية الكبرى¹⁴.

فالدولة الوطنية النامية هي مطالبة بالتحرك و بتغيير أدائها في ظل الاقتصاد العالمي " المعولم " وفق تغير قواعد اللعبة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية و ضرورة التكيف أكثر مع تلك القواعد سواء ما يتعلق بالعلاقات مع سياسات الدول الكبرى أو المنظمات العالمية، أو ما يتعلق بالعلاقات مع الشركات متعددة الجنسية، في سبيل الانخراط الفعال و الاندماج الايجابي لاقتصادياتها في الاقتصاد العالمي.

فالشركات متعددة الجنسية علي سبيل المثال و باعتبارها المحرك الرئيس للعولمة من جهة و في المقابل الدول الوطنية النامية باعتبارها المتعامل المنخرط أو في طريق الانخراط في العولمة هي أعوان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية الوطنية و الدولية، كما أن العلاقات بينهما شهدت تطورا قويا في العقود الأخيرة. و نعلم جيدا الاتهامات الموجهة لـ " أي.تي.تي " في الشيلي سنة 1973، في تدبير الانقلاب العسكري علي رئيس البلاد، أو الكارثة التي نسبت لـ " بهو بال " سنة 1984، المرتبطة بإنشاء " انيو كار بيد " التي راح ضحيتها أكثر من 2000 شخص، و فضائح الرشاوى للشركة " لوكي يد " لصالح بعض رجال السياسة اليابانيين...¹⁵.

فالشركات متعددة الجنسية كانت و إلي زمن قريب تعتبر في نظر الدولة الوطنية و لاسيما النامية كقوة خطيرة ، لأن بإمكانها أن تهدد السيادة الوطنية، و أصبحت بعد ذلك حليفا قويا لها لأنها جعلت من الممكن تطوير التشغيل المحلي، و المساهمة في التحويلات التكنولوجية المختلفة، و تحقيق النمو الاقتصادي...، فأدت هذه التطورات إلي اعتماد سياسات التقنيات للاستثمارات الأجنبية، و سمحت بتطوير سياسات الجذب و حتى المنافسة بين الدول

¹⁴ - Michel Delapierre et Christian Milelli, Les Firmes Multinationales, série-Géographie-, Paris, Vuibert, mai 1995, p : 185-186. (بتصرف)

¹⁵ -Jean-Louis Mucchielli, Multinationales et mondialisation, Paris, Ed. Du seuil, mai 1998, p : 311.

لاستقطاب الشركات متعددة الجنسية إلى ترابها إلى درجة أصبحت فيها هذه المنافسة في بعض الأحيان حادة جدا¹⁶.

و في هذا السياق يمكن القول أنه لم تكن الإرادة السياسية للانفتاح الاقتصادي لمعظم الدول النامية لتتحقق لولا هيمنة الإيديولوجية الليبرالية في عالم الاقتصاد...، الذي تقود القوي العظمى قاطرته في اتجاه تحقيق مصالحها، لأن مصالح القوي المهيمنة في العالم تدخل و بوضوح في الحسابان في تحرير المبادلات و تدفقات رؤوس الأموال و البيانات و المعلومات...، و في كل الحالات فإن مصالح القوة المهيمنة هي المفجر لحركات التحرير لتدفقات المبادلات من السلع و الخدمات و رؤوس الأموال؛ فالمصلحة هي غالبا المحرك للإرادة¹⁷.

الوظيفة الجديدة للدولة الوطنية النامية في إطار العولمة

إن التحدي الحقيقي الذي يفرضه واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد " العولمة " علي الدول الوطنية النامية هو البحث في إيجاد شكل جديد أو دور جديد يسمح بتعظيم مصالحها الاقتصادية في ظل العولمة. فإذا كان الاقتصاد العالمي الجديد قد فتح آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي علي المستوى العالمي فإنه في نفس الوقت قد طرح تحديات رهيبية، و خاصة إزاء الدول الوطنية النامية التي سيبقي الكثير منها محصور علي هامش العولمة¹⁸، لذا يجب عليها مواجهة هذه التحديات بإجراءات حازمة للاستفادة و إلي أقصى درجة ممكنة من منافع العولمة، مع العمل الجاد و المستمر لأجل تقليل أضرارها و مخاطرها إلي أدنى حد، و من ذلك إيجاد مناخ اقتصادي مناسب يدعم نمو و توسع المؤسسات ذات الكفاءة، و الذي يقتضي في واقع الأمر تحديد دور و وظيفة الدولة من جديد.

و إذا كانت العولمة وليدة التنافسية المكثفة كتعبير عن ارتفاع اقتصاد السوق عالميا، فإنها تفرز في ذات الوقت مستلزمات جديدة بالنسبة للدولة، فهي مطالبة بالحضور في مركز المبادرة للدفع بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني، و لإحداث بنيات مشجعة للمشروعات، و ذلك بتطوير أدوات العمل الاستراتيجي، و تحديد موقع الاقتصاد الوطني داخل المنطقة و ضمن الاقتصاد الدولي وتحديد مضامين السياسات القطاعية بارتباط مع سياسة الابتكار، و هذا يفرض علي الدولة إعادة النظر في تدخلاتها بالتركيز علي العناصر الفاعلة

¹⁶ -Jean-Louis Muccielli, Ibid., p : 311.

¹⁷ -Jean-Louis Amelon et Jean-Marie Cardebat, Les nouveaux défis de l'internationalisation..., Belgique, Eds. BOECK, université, 2010, p : 12-13.

¹⁸ - و خاصة المتخلفة منها، لضعف نشاطاتها و تنوعها، و اختلال هيكلها الإنتاجي مما يضعف من درجة اندماجها في العولمة.

لتقوية تنافسية المشروعات، و خاصة في مجال التكوين العام و التجهيزات و شبكات التواصل و تدبير الموارد النادرة (الماء، الطاقة،..)، كما يتطلب هذا الوضع تطويرا نوعيا لوظيفة الدولة. فقد تنقلص مكانة الدولة أو تضعف كميا لنتزايد كيفيا، و بذلك يمكن للدولة أن تلعب دورا مهما في تحسين قدرة الاقتصاد الوطني علي التلاؤم مع مستلزمات العولمة¹⁹.

إلي وقت قريب لم يكن هناك حدود لمجال نشاط الدولة، فبالإضافة إلي الوظائف السيادية لها (مثل الأمن و العدالة، و التعليم، و الرعاية الصحية) - عهد الدولة الحارسة - ، انخرطت في الحياة الاقتصادية - عهد الدولة المتدخلة - عن طريق سيطرتها المباشرة علي إنتاج و توزيع عدد كبير من السلع و الخدمات. و في عدد من البلدان كانت الدولة مسئولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية إلي جانب السيطرة علي تدفقات التجارة و رأس المال بين الاقتصاد الوطني و بقية أرجاء العالم²⁰ - عهد الدولة المنتجة -.

و بصورة عامة آل ذلك التدخل بالدولة إلي مصاعب في القيادة، و وجدت نفسها في كثير من الحالات في أزمة، مما دفع بها إلي إعادة النظر في النهج التنموي أو الإطار التنظيمي للاقتصاد الوطني و التحول من الإطار التنظيمي التقييدي للمبادرات الخاصة إلي الإطار التنظيمي المحفز لها وبالتالي حدث تغيير نوعي لتدخلاتها في اتجاه الاندماج الفعال في العولمة و الاستفادة أكثر من فرصها.

و لتحقيق ذلك عمليا كان علي الدول الوطنية النامية و لاسيما التي توجد علي مسافة بعيدة من عملية الانخراط الايجابي في العولمة أن تقوم ببعض التصحيحات الضرورية وان تركز دورها و عملها على المستويات التالية:

المستوى الأول: الاقتصاد الكلي

- احتواء معدلات التضخم المرتفعة،
- الحد من الإنفاق غير المنتج،
- تصحيح اختلال الموازنات المالية و العجز الضخم في موازين المدفوعات،
- تخصيص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية (الطرق، الموانئ، المطارات، الكهرباء و المياه،...)،
- تدعيم قواعد التنمية الطويلة الأجل (التعليم، الرعاية الصحية، البيئة،...)،

¹⁹ - د/ فتح الله و لعلو، " تحديات عولمة الاقتصاد و التكنولوجيا ..."، ندوة القاهرة، «مرجع سبق ذكره»، ص:43.(يتصرف).

²⁰ - صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإشياء و التعمير، مجلة " التمويل و التنمية"، سيني نديايي، " دور الإصلاحات المؤسسية"، ديسمبر 2001، ص: 18 و 19.

■ مكافحة الفقر،

المستوى الثاني: القطاع العام

■ تشجيع القطاع الخاص و إسناد القطاع التجاري له و توجه الدولة نحو تقديم الخدمات العامة،

■ خصخصة المنشآت العامة غير الكفوءة، حتى لا تكون عالة علي الاقتصاد الوطني بتكلفة إضافية،

■ محاربة التبذير و الإسراف للمال العام،

المستوى الثالث: الإطار التنظيمي

■ تحرير الأنشطة الاقتصادية و القطاع التجاري عامة،

■ تشجيع المنشآت الحرة،

■ تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال،

■ محاربة الاحتكارات وآلياتها،

■ وضع إطار أو آلية لمراقبة الأسعار،

المستوي الرابع: النظام الإداري

■ تكريس مبدأ الشفافية في العمل الحكومي و تبسيط و تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بموضوعات المالية العامة و الاستثمار و غيرها،

■ تحديد المسؤولية باعتماد مبدأ المساءلة و معاقبة كل موظف عمومي يثبت إجرامه،

■ محاربة الفساد و إرساء قواعد المنافسة الشريفة،

■ تكريس الحرية الفردية و الجماعية من خلال إيجاد صحافة حرة و مسؤولة و إعلام

صادق ونزيه،

■ استقلال النظام القانوني، بحيث يجب أن يكون محررا من أي ضغط أو تدخل من

جانب القوي السياسية أو أية منظمة أخرى، لكفالة استقلال و نزاهة القرارات التي يتخذها²¹ (استقلال القضاء).

و في هذا السياق تجدر الإشارة إلي أن اعتماد تفعيل ايجابي لوظيفة الدولة يفترض أن تكون هي دائما خاضعة للمراقبة (وجود تمثيل برلماني شرعي)، و أن تبادر بفتح المجال للمشروع الديمقراطي الحقيقي (وجود معارضة سياسية قوية)، باعتبار

²¹ - صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإشياء و التعمير، مجلة " التمويل و التنمية "، سيني ندياي، " دور الإصلاحات المؤسسية "، « مرجع سبق ذكره »، ص: 19. (بتصرف)

الديمقراطية و معها احترام ضوابط حقوق الإنسان وسيلة و غاية في العمل التنموي و أداة لتحسين القدرة التفاوضية إزاء العالم²².

إن العولمة ستؤثر سلبا علي دور الدولة ووظائفها و لكنها لن تلغي دور الدولة في تحقيق الصالح العام، و إعادة توزيع الدخل، و إقامة العدالة و القيام بالخدمات الأساسية، غير أن دور الدولة و الحكومات سوف يتراجع أساسا في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن عصر العولمة لا يمنع الدولة من القيام بدورها في إدارة العولمة من خلال الأهداف التي تحددها و تمارس تنفيذها والاتفاقات التي تبرمها، حيث أن الدولة هي التي تقرر مدي الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة²³.

إذا تحرير الأسواق في ظل العولمة لا يلغي بالطبع الحاجة إلي الحكومة و علي نقيض من ذلك فإن الحكومة أمر جوهري لأنها تشكل منبرا لتحديد قواعد اللعبة، كما يمثل حكما لتفسير و تنفيذ القوانين التي يتم إصدارها، فما تحدثه الأسواق الحرة هو التقليل بشكل كبير من عدد القضايا التي يجب اتخاذ القرار بشأنها من خلال الوسائل السياسية و المؤسسية، و بذلك تقل درجة حاجة الحكومة للمشاركة في اللعبة بشكل مباشر²⁴.

فيصبح تدخل الحكومة هو تدخل غير مباشر لأجل التنسيق و التحفيز، آخذا دور " المنظم " الذي يمارس من خلال هيئات اقتصادية تقوم بالتوجيه و التحفيز و الرقابة و الإشراف و توفير الخدمات الأساسية، فيصدق علي هذا الشكل من دور الدولة ما قاله البعض بأن " الدولة أكبر و أنبل من أن تكون تاجرا أو منتجا ".

الخلاصة

إن المهام الجديدة للدولة اليوم لا تجد مكانها في ميدان التسيير المباشر للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، و لكن في مواكبة و مرافقة المتعاملين الاقتصاديين كشريك و حاكم ملازم لهم، و في تأقلم الاقتصاد مع المعطية الاقتصادية العالمية الجديدة في إطار من التنافسية و التعاون، فالواقع يقتضي تجديد دور الدولة و توسيعه كفيلا و ليس بالضرورة كليا، لتقوم بمهمتها في التنسيق و التأطير والتصحيح وإحداث جسور التواصل بين الإنتاج و مجال التكوين، و لضمان تحسين فعالية المركب الإنتاجي ومحيطه، و السهر علي غرس ثقافة التضامن بين مختلف فئات المجتمع.

²² - د/ فتح الله ولعلو، "تحديات عولمة الاقتصاد و التكنولوجيا..."، ندوة القاهرة، «مرجع سبق ذكره»، ص: 56. (بتصرف).

²³ - د/ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها"، «مرجع سبق ذكره»، ص: 230.

²⁴ - د/ عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية: ..."، «المرجع أعلاه»، ص: 230.

و بالتالي يمكن القول أو حتى التأكيد علي أن دور الدولة الوطنية النامية في الوقت الحالي و في المستقبل المنظور هو في الاتجاه نحو ازدياد أهميته في الناحية الكيفية أكثر منه في الناحية الكمية امتثالا لمقتضيات العولمة و لتقل ضغوط القيد الخارجي، و لكن بغض النظر عن طبيعة و شكل دور هذه الدولة أو تلك، يبقى دورها دائما مستمرا و قائما، لأن أي اقتصاد حر أو منفتح و حتى " معولم " لا يمكن أن يعمل بدون قواعد أو اتفاقيات أو مؤسسات...، أي بدون حضور أو دور قائم للدولة ولاسيما في زماننا هذا، زمان حركية التداخل السوقي أو السوق " المعولمة ".

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

- العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، د/ عبد المطلب عبد الحميد، مصر: الدار الجامعية، 2006.
- العولمة الاقتصادية، د/ فليح حسن خلف، الأردن: دار عالم الحديث، 2010.
- تحديات عولمة الاقتصاد و التكنولوجيا في الدول العربية، د/ فتح الله و لعلو، ندوة القاهرة 28-30 سبتمبر 1994.
- دور الإصلاحات المؤسسية، سيني ندياي، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مجلة " التمويل و التنمية "، ديسمبر 2001.
- مجلة " التمويل و التنمية "، صندوق نقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مارس 2002.

ثانيا: باللغة الفرنسية

- Geeconomie de globalisation, Jacques Fontanel, Ed.OPU, ALGER, 2005.
- Les firmes multinationales, Michel Delapierre et Christian Milelli, série, Géographie, Paris,- Vuibert, mai 1995.
- Les nouveaux défis de l'internationalisation..., Jean-Louis Amelon et Jean-Louis Cardebat,- Belgique, Eds. Boeck, université, 2010.
- Mondialisation : Au delà des mythes ,Robert Boyer, Ed. Casbah, 1971.
- Mondialisation : Les mots et les choses, Michel Beaud, Groupe mondialisation du GEMDEV, Paris, Ed. KARTHALA, 1999.
- Multinationales et mondialisation, Jean-Louis Mucchielli, Paris, Ed. Du seuil, mai 1998.
- Efficacité institutionnelle et performances des entreprises..., Belmihoub Cherif, Colloque international sur l'importance de la transparence et de la performance pour l'intégration réelle dans l'économie mondiale, Univ- D Alger 3 Fac- des cs- Eco- Ges- Com- ALGER, EL AURASSI, 28-29-30 juin 2003.